

## \*أزمة الرأسمالية ومستقبل النظام العالمي

د. محمد عبد العزيز ربيع

كان من تبعات انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي في عام 1990 تغيير موازين القوى في العالم، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة ذات إمكانيات عسكرية واقتصادية كبيرة. وحيث أن موازين القوى خلال سنوات الحرب الباردة قامت على القوة العسكرية والردع النووي بين القطبين الأمريكي والسوفييتي، فإن انهيار الاتحاد السوفييتي تسبب في تساؤل احتمالات وقوع حرب نووية، أو حتى مواجهة عسكرية واسعة، مما أدى إلى تراجع أهمية القوة العسكرية كعنصر منظم لتوازن القوى الدولية. وفي ضوء ضعف الدولة الروسية التي ورثت تركة الاتحاد السوفييتي، وعدم وجود قوة عالمية بديلة، أعلن الأمريكيون انتصار فلسفة حياتهم القائمة على الرأسمالية والديمقراطية وأندفعوا نحو الهيمنة على الدول التي خضعت سابقا للاتحاد السوفييتي، وإعادة صياغة النظام العالمي بالشكل الذي يكرس نفوذهم على الساحة الدولية. وفي ضوء تراجع أهمية القوة العسكرية، احتلت القوة الاقتصادية مكانتها كأساس لموازين القوى الدولية. وفي الواقع، لم تغب القوة الاقتصادية عن حسابات الدول العظمى في أي وقت من الأوقات، لأنه لا يمكن بناء قوة عسكرية كبيرة دون قاعدة اقتصادية كبيرة وحديثة. يقول الرئيس أوباما، "لم يعرف التاريخ الإنساني خلال أية فترة أن دولة تتصف بحيوية اقتصادية متناقضة استطاعت الحفاظ على قوة عسكرية وسياسية تحظى بالمركز الأول".

يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية حافظت على موقعها كقوة عظمى وحيدة لمدة تُقارب العقدين من الزمن، إلا أنها بدأت تتراجع نسبيا، ليس بسبب تراجع قوتها الاقتصادية فحسب، ولكن أيضا بسبب تنامي القوة الاقتصادية لعدة دول أخرى كاليابان والصين والهند والبرازيل، وتبلور حدود القوة العسكرية. إن تبلور حدود القوة العسكرية في تحقيق أهداف استراتيجية ظهرت ملامحه في فيتنام قبل نصف قرن تقريبا، واتضح معالمه تماما في الثمانينات في أفغانستان ولبنان. إذ على سبيل المثال، لم تستطع أمريكا تحقيق أهدافها في فيتنام بالرغم من قيامها باستخدام كل ما كان لديها من أسلحة دمار تقريبا، مما أجبرها على ابتلاع الهزيمة والانسحاب. وحيث أن العنجهية ترافق القوة في معظم الأحيان وتقودها غالبا للتصرف بشكل أهوج، فإن روسيا لم تتعظ من تجربة أمريكا، بل قامت بتكرار التجربة في أفغانستان في الثمانينات والحصول على نفس النتيجة. كما قامت إسرائيل بتجربة مماثلة في لبنان في عام 1982،

وتكرار التجربة في عام 2006 والحصول على نفس النتيجة. ولقد تسبب فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها في لبنان وغزة في عام 2009 في خسارة قوة الردع التي كانت لديها، مما فرض عليها إعادة رسم استراتيجيتها العسكرية لتكون دفاعية بعد أن كانت هجومية. وفي الواقع، يبدو أن القوة العسكرية تنسى تجاربها القاسية وتحاول التغلب على عقدة الهزيمة لديها بتكرار التجربة والحصول على نتيجة أسوأ.

قد يقول البعض إن أمريكا تملك أكبر قوة عسكرية في العالم، وأن بإمكانها فرض إرادتها على الغير من دول. ليس هناك شك في أن أمريكا تملك قوة عسكرية كبيرة للغاية، لكن لم يعد هناك دولة بإمكانها فرض إرادتها على الغير بالقوة. فعلى سبيل المثال، لم تحقق أمريكا بعد حوالي ثمانية سنوات من الحرب على العراق وإنفاق مئات المليارات من الدولارات سوى تدمير الدولة العراقية، وتمزيق البنية الاجتماعية للشعب العراقي، وإعادة الطائفية والعشائرية، وتحويل العراق إلى دولة ضعيفة موالية لإيران، عدو أمريكا اللدود في الشرق الأوسط. أما في أفغانستان، فإن أمريكا حاربت أكثر من عشرة سنوات دون أن تستطيع إقامة نظام حكم مستقر وموالي لها في تلك البلاد. وبينما كانت الخسائر البشرية والمادية تتزايد، كانت احتمالات النصر تتراجع، مما تسبب في استنزاف إرادة النخبة العسكرية والسياسية على مواصلة القتال، ودفعها للتفكير في استراتيجية للخروج بأقل الخسائر الممكنة. وفي الواقع، جاء انتخاب أوباما في عام 2008 ليعلن تراجع إرادة الشعب والنخبة على شن الحروب، مما يفتح المجال لقيام نظام عالمي جديد على أسس غير عسكرية، لا تنفرد أمريكا في السيطرة عليه. لكن حدوث تحول في موازين القوى لغير صالح أمريكا بقدر كافٍ لقيام نظام عالمي جديد يستوجب حدوث ثلاثة تغييرات أساسية: تراجع دور القوة العسكرية على الساحة الدولية، تراجع قوة أمريكا الاقتصادية النسبية، وبروز قوى اقتصادية كبيرة منافسة. وحيث أننا أوضحنا مدى تراجع دور القوة العسكرية في تحقيق أهداف استراتيجية، فإننا سوف نتنقل لشرح مدى تراجع القوة الأمريكية النسبية من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

## تراجع القوة الأمريكية

في ضوء تراجع القوة العسكرية السوفييتية في أواسط الثمانينات، وجدت أمريكا أن الظروف الدولية مواتية للقيام بدور إمبراطوري مهيمن. لكن بالرغم من قيام الرئيس ريجان بتحقيق إنجازات هامة في ذلك المجال، ونجاحه في إحكام قبضة بلاده على المنظمات والمؤسسات الدولية الرئيسية، وفرض فلسفة السوق الحر كنظام اقتصادي على معظم دول العالم، إلا أن النخبة الحاكمة في أمريكا لم تعترف بأن بلادها تتصرف كإمبراطورية إلا بعد أن تسلم بوش الابن منصب الرئاسة عام 2001. وهذا شجع القوى المحافظة على غزو العراق في عام 2003، وذلك بهدف إرهاب بعض الدول مثل إيران والصين وكوريا الشمالية،

وتأكيد الهيمنة الأمريكية على منطقة الخليج العربي، وتعزيز أمن إسرائيل ودورها الإقليمي. إلا أن اتجاه أمريكا للتصرف كإمبراطورية جاء في وقت شهد تراجع قوتها العسكرية والاقتصادية النسبية.

لا يساورني شك في أن الإمبراطورية الأمريكية دخلت مرحلة صعبة تُنبئ بقرب أفول نجمها، يمكن أن نُطلق عليها اسم مرحلة "التدمير الذاتي". إن من طبيعة مراحل التدمير الذاتي أن تواصل عمليات التدمير دون ضجيج، وأن تصل نقطة متقدمة قبل أن تستيقظ الشعوب المعنية من غفوتها وتدرك حقيقة ما وصلت إليه أحوالها من تدهور. ويعود السبب في ذلك لكون التدمير الذاتي عملية داخلية مركبة تتحرك عادة ببطيء شديد، ولا تطرح نفسها كتحدٍ يُهدد قيم المجتمع وفلسفة حياته وعناصر قوته، وذلك بخلاف التحديات الخارجية. وحيث أن النخبة الأمريكية الحاكمة تتشكل من قوى اجتماعية تستحوذ على امتيازات كبيرة للغاية، وأنها استطاعت أن تُسخر نظم الحياة الاقتصادية والسياسية والإعلامية والأمنية لخدمة مصالحها الخاصة، فإن مصطلحها تُملئ عليها رفض كل مشروع من شأنه تقليص ما تتمتع به من مزايا وسطوة. وهذا يُضعف إرادة التغيير لدى تلك النخبة، ويدفعها إلى السكوت على كل أزمة لا تعاني منها ولا تمس حياتها عن قرب، خاصة وأنها لم تعد قادرة على وعي الأبعاد الحقيقية للأزمة الحالية بسبب عزلتها عن عامة الشعب. إن النخب لا تجرؤ على الانعزال عن شعوبها إلا حين تدخل الشعوب غفوة عقائدية أو ثقافية طويلة، مما يجعل الصحة لا تأتي إلا حين تصل الأزمة مرحلة متقدمة. وفي مثل تلك الحالة تصيح مشاريع الإصلاح عمليات هدم وبناء تستهدف إعادة هيكلة فلسفة الحكم ونظم الحياة عامة، وهذه عملية صعبة ومكلفة لا تكتمل إلا حين تكون القوى المنافسة على وشك أن تترعب على القمة. وفيما يلي نورد بعض الدلائل التي تشير إلى دخول الإمبراطورية الأمريكية مرحلة التراجع. وهنا لا بد من التأكيد على أن نهاية إمبراطورية لا تعني نهاية دولة، بل نهاية روح الهيمنة لدى النخبة الحاكمة في تلك الدولة، وتراجع قدراتها العسكرية والاقتصادية ونفوذها على الساحة الدولية.

## الأبعاد السياسية

أظهرت قضية إصلاح نظام التأمينات الصحية وجود محور عقائدي يحول دون اتخاذ خطوات رئيسية على طريق الإصلاح، وأن أعضاء الكونجرس حريصون على مصالحهم الخاصة وغير معنيين كثيرا بما يقاسيه الفقراء والمشردون والأطفال من بؤس وحرمان، وأنهم يُغمضون عيونهم عن الفساد الاقتصادي والسياسي الذي يساهم في زيادة المديونية وإفلاس خزينة الدولة. ويمكن القول إن أمريكا دخلت مرحلة محور ثقافية ومواجهة إيديولوجية يحاول أنصار السوق الحر من خلالها تقليص دور الدولة في

الحياة العامة وتحرير الشركات من الرقابة، بينما يحاول الطرف الآخر توظيف الدولة لحماية المستهلكين وتعزيز الرقابة على نشاطات البنوك والشركات الكبيرة. أما العملية الديمقراطية فقد فقدت مصداقيتها منذ زمن وتقلصت قدرتها على حماية حقوق الشعب، إذ أصبحت خاضعة خضوعاً شاملاً للمال والرشوة التي تقدمها الشركات وأصحاب المصالح الخاصة. ويشير تاريخ أمريكا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أنها لا تحسن حل الأزمات، وأنها لجأت في كل الحالات تقريباً للبحث عن حلول توافقية تضمن تقليل الخسائر في المدى القصير بدلاً من تعظيم الفوائد على المدى الطويل. لقد وصل النظام السياسي الأمريكي اليوم إلى درجة العجز شبه الكامل عن التوصل لاجتماع حول أية قضية اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية رئيسية بسبب التمحور الأيديولوجي وتزايد نشاط أصحاب المصالح الخاصة (اللوبي). وعلى سبيل المثال، بلغ عدد العاملين في مجال اللوبي في عام 2009 حوالي 15 ألف شخص، أي بمعدل 30 شخصاً لكل عضو من أعضاء الكونجرس، أنفقوا في ذلك العام حوالي 3.5 مليار دولار، أي ما يزيد على 8 مليون دولار لشراء ولاء كل عضو من أعضاء الكونجرس. أما في عام 2010 فإن الغرفة التجارية الأمريكية وظفت وحدها 45 شركة علاقات عامة (لوبيات) للدفاع عن مصالح البنوك الكبيرة، وانفقت 300 مليون دولار لإضعاف الإصلاحات المالية التي أقرها الكونجرس.

## الأبعاد العسكرية

تنفق أمريكا أكثر من نصف ما ينفقه العالم أجمع على قواتها المسلحة، إذ قام الكونجرس في أواخر أيام عام 2010 باعتماد ميزانية لعام 2011 بلغ حجمها 726 مليار دولار، وهذا يشكل أكثر مما تخصصه كافة دول العالم الأخرى لشؤون الدفاع بما في ذلك روسيا والصين. إن ميزانية الدفاع هذه لا تشمل ميزانيات معظم أجهزة الاستخبارات البالغ عددها 16 جهازاً، ومنها وكالة الاستخبارات المركزية أو سي أي إيه، ووكالة الأمن القومي. لذلك، إذا أضيفت ميزانيات تلك المؤسسات وميزانية وزارة الأمن القومي، وما تنفقه أمريكا على حروبها في العراق وأفغانستان وباكستان، وما تقدمه لحلفائها وعملائها من معونات عسكرية ومالية مثل باكستان وإسرائيل ومصر وكولومبيا، فإن مجموع الإنفاق على شؤون الأمن يتجاوز ألف بليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 7% من الناتج القومي الإجمالي. كما أن قوات أمريكا الخاصة بمكافحة الإرهاب تعمل اليوم في 75 دولة موزعة على مختلف القارات. بالرغم من ذلك، تعتبر أمريكا من أقل دول العالم إحساساً بالأمن. فعلى سبيل المثال، أصبح الخطر الذي تجسده ترسانة روسيا النووية على أمن أمريكا أقل من الخطر الذي تجسده مجموعة مكونة من بضعة مئات من الأشخاص تطاردتهم العدالة في جبال اليمن. وفي ضوء دراسات قمت بها سابقاً، وجدت أن قيام أية دولة بإنفاق ما يزيد عن 3% من

قيمة ناتجها القومي على شؤون الدفاع من شأنه أن يؤثر سلبا على اقتصادها، وإن انفاق ما يزيد عن 5% من شأنه أن يتسبب في تراجع الحيوية الاقتصادية ووقوع أزمات اقتصادية ومشاكل اجتماعية.

## الأبعاد الاجتماعية

تنفق أمريكا بالنسبة للفرد على العناية الصحية ضعف ما تنفقه بلاد صناعية مثل ألمانيا وكندا، لكنها تبدو عاجزة عن توفير التأمين الصحي لمواطنيها، مما ترك حوالي 50 مليون أمريكي بدون تأمينات صحية. وبينما تتمتع أمريكا بواحد من أعلى مستويات الدخل الفردي في العالم، تصل نسبة الفقر بين الأطفال 20 %، مما يعني أن ملايين الأطفال ينامون كل ليلة ومعداتهم تتلوى من الجوع. أما نسبة الفقر فقد بلغت 15% في عام 2009، مما يعني أن عدد الفقراء يتجاوز 45 مليون شخص. وبينما يبلغ عدد المساجين في السجون الأمريكية حوالي نصف المساجين في العالم أجمع، فإن أعدادهم تتزايد بمعدل يساوي 13 مرة معدل التزايد في السكان. وبينما أنفقت أمريكا على السجون 35 بليون دولار في عام 1998، بلغ الإنفاق 68 بليون دولار في عام 2010، إلا أنه بالرغم من ذلك لا يزال معدل ضحايا الجريمة في أمريكا من أعلى المستويات في العالم. ومما يجعل التعامل مع قضية المساجين مشكلة عويصة أن إيواء المساجين وحراستهم تحولت إلى صناعة مربحة تديرها شركات خاصة، ويقوم المال المستثمر فيها برشوة بعض القضاة لبقاء المساجين، خاصة الأطفال منهم، فترات طويلة في السجون، يتعرضون خلالها لإعتداءات جنسية ويتدربون على فنون الانحراف وممارسة الجريمة. وبينما كانت أمريكا الدولة الأولى من حيث نسبة الخريجين الجامعيين للسكان قبل ربع قرن تقريبا، تراجعت إلى المركز الثاني عشر.

## الأبعاد الاقتصادية

إن تحول أمريكا من عصر الصناعة لعصر المعرفة جعل الاقتصاد يتحول من صناعة بضائع وآلات وخلافه إلى صناعة خدمات مالية وصحية ومعلوماتية وغير ذلك. ولقد تسبب هذا التحول في دفع العديد من الصناعات إلى الرحيل كليا أو جزئيا عن أمريكا مثل صناعة السيارات والأدوات الكهربائية والمعدات الإلكترونية والنسيج. وتشير آخر الإحصاءات إلى أن معدل البطالة بلغ في أواخر عام 2010 حوالي 9.8%، مما جعل عدد العاطلين عن العمل يبلغ 15 مليون شخص. لكن إذا أضيف لهؤلاء أعداد الأشخاص الذين توقفوا عن البحث عن وظائف بسبب فقدان الأمل، ومن يعمل بشكل جزئي، فإن عدد العاطلين يتجاوز 26 مليون شخص، أي حوالي 16% من الأيدي العاملة. وفي الواقع، أشار آخر التقارير إلى أن

الأزمة الاقتصادية أصابت حوالي نصف عمال أمريكا بدرجات متفاوتة من الضرر. من ناحية ثانية، وصلت الفجوة بين أغنياء أمريكا وفقرائها حدا جعلها تبدو الأسوأ في العالم. إذ بينما يملك الأغني 1% من الأمريكيين 35% من ثروات البلاد، يملك الأغني 5% من السكان 62% من تلك الثروات. أما الشريحة الأفقر ونسبتها 40% من السكان، فلا تملك شيئاً لأن ما عليها من ديون يفوق ما لديها من موجودات. أما فيما يتعلق بالدخل، فإن الأغني 1% حصلوا في عام 2007 على حوالي 24% من الدخل القومي، وأن هذه الحصة ربما تجاوزت 25% الآن، بينما حصل الـ 20% الأفقر على أقل من 1%، مما يجعل معدل الدخل الفردي للأثرياء يعادل 500 مرة معدل الدخل الفردي للفقراء. أما بالنسبة للثروة، فإن معدل ما يملكه الفرد الذي ينتمي للأغني 1% من السكان، يزيد عن 8 مليون مرة معدل ما يملكه الفرد الذي ينتمي إلى الأفقر 40% من السكان. وفي ضوء تواضع معدلات النمو الاقتصادية وكبر حجم البطالة الحقيقية والمقنعة، فإن مشكلة البطالة أخذت تتحول إلى مشكلة بنيوية (Structural). وهذا يعني أن من المتوقع أن تبقى معدلات البطالة مرتفعة لفترة طويلة حتى مع استمرار تعافي الاقتصاد. وبسبب ضعف برامج الضمان الاجتماعي والصحي، فإن من المؤكد أن يتسبب ارتفاع معدلات البطالة في زيادة أعداد الفقراء والمرضى والمشردين، مما قد يتسبب في حدوث غضب شعبي ووقوع أعمال عنف في المستقبل.

تتحول البطالة إلى مشكلة بنيوية حين تكون معدلات النمو الاقتصادي متواضعة وغير قادرة على خلق وظائف كافية لاستيعاب الداخلين لسوق العمل من الشباب وخريجي المدارس والجامعات، ويكون قطاع المال والأعمال في وضع اقتصادي لا يشعر معه بضرورة استيعاب موظفين وعمال جدد. قامت الحكومة الأمريكية حين وقعت الأزمة المالية بانقاذ عدد كبير من البنوك والشركات الكبيرة من الإفلاس وخفض معدلات الفائدة على القروض إلى ما يقارب الصفر، وهذا سمح للبنوك بالاقتراض وتحقيق أرباح كبيرة. ولقد ساهمت الاجواء التي خلقتها الأزمة في نجاح الشركات العاملة في مختلف القطاعات بتحقيق نمو متواضع في الإيرادات وكبير في الأرباح دون زيادة موازية في العمالة. وتقوم المعادلة الجديدة على الأسس التالية: 1. خفض العمالة، وبالتالي زيادة إنتاجية العامل بسبب خوفه على وظيفته. 2. التوسع في الخارج حيث تتوفر الأسواق والعمالة الرخيصة. 3. خفض أجور العمال والموظفين الجدد حين تجد الشركة أنها بحاجة لتوظيف عدد منهم. 4. رفع أسعار ما تنتجه من بضائع وخدمات. وعلى سبيل المثال، بينما تدفع شركة جنرال موتورز للعامل الذي يعمل لديها منذ سنوات 28 دولار في الساعة، تدفع للعامل الجديد 14 دولار فقط. من ناحية ثانية، تسبب التوسع الكبير في سوق السيارات الصيني في قيام تلك الشركة بالتوسع في الإنتاج في الصين، مما جعل عدد من يعمل لديها من صينيين يصل في منتصف عام 2010 لحوالي 32000 عامل، أي ما يساوي ما لديها من عمال أمريكيين. إضافة إلى ذلك، شهدت السنوات

الأخيرة تباطؤ معدلات نمو قطاع الخدمات الذي كان مسئولاً عن خلق معظم الوظائف الجديدة. وبينما تسببت تلك العوامل في خفض معدلات النمو الاقتصادية والحفاظ على ارتفاع معدلات البطالة، ساهمت في زيادة إيرادات الشركات في النصف الأول من عام 2010 بنسبة 7% تقريباً، والأرباح بما يزيد عن 42%. وعلى سبيل المثال، أعلنت شركة ستابلز المتخصصة في تسويق التجهيزات المكتبية من آلات كمبيوتر وماكينات تصوير وطباعة وورق وغير ذلك أنها لم تحقق زيادة في المبيعات في الربع الثاني من عام 2010، إلا أن أرباحها ارتفعت بنسبة 40% في نفس الفترة، مما يعني أن الزيادة في الأرباح جاءت أساساً بسبب خفض العمالة وزيادة الأسعار والتوسع في الخارج.

حين سئل الأمريكيون في استطلاع للرأي العام أجري في شهر يونيو عام 2010 عن أكبر الأخطار التي تُخيفهم، قالوا الإرهاب وارتفاع مديونية الدولة. وتشير البيانات الرسمية إلى أن ديون الدولة تجاوزت 18.5 ترليون دولار في منتصف عام 2015، أي ما يعادل 106% من قيمة الناتج القومي الإجمالي، أما بالنسبة للعجز في الميزانية، فإنه بلغ 1760 بليون دولار في عام 2009، وحوالي 1300 بليون دولار في عام 2010، وأن من المتوقع أن يصل 1500 بليون في عام 2011. وبينما تعاني أمريكا من ارتفاع معدلات البطالة والعجز في الميزانية وفي الميزان التجاري، فإن الديون تتراكم بشكل متسارع، وتنخفض الضرائب على الأثرياء وتزيد المكافآت التي تمنحها الشركات الكبيرة لموظفيها. إذ تشير الأرقام إلى أن كبرى الشركات الأمريكية دفعت لموظفيها 145 بليون دولار مكافآت في عام 2009، أي ما يعادل الناتج القومي الإجمالي لنحو 160 مليون نيجيري.

في ضوء هذه الحقائق والاستنتاجات، لا نرى أن هناك احتمالاً جيداً لقيام أمريكا بالتعامل بحسم مع المشاكل والتحديات التي تواجهها اليوم، والتي تتصف بارتفاع معدلات البطالة، واتساع دائرة الفقر، وتدني مستويات دخل العمال والشباب، وارتفاع المديونية، وفساد سياسي، وتمحور عقائدي، والتورط في حروب مكلفة دون أمل في الخروج منها منتصرة. وفي الواقع، تجاوز التطور التاريخي الذي يمر به عالم القرن الحادي والعشرين النظام الرأسمالي القائم على حرية الأسواق، والنظام الديمقراطي القائم على فرضية الطبقة في المجتمع، وأصبح النظامان بحاجة لإعادة هيكلة جذرية.

## أسباب تراجع القوة الأمريكية

حين تقوم دولة مهيمنة مثل أمريكا بتشديد نظام عالمي وتتكفل بإدارته، تجد نفسها مضطرة لإستثمار أموال كثيرة وجهد كبير في متابعة ما يجري على الساحة الدولية من تطورات، واللجوء أحياناً لإستخدام

القوة العسكرية لحماية مصالحها الوطنية، وتقديم أسلحة للدول المُستعمرة ورشوات مالية للحكام لضمان ولائهم وتواطئهم ضد شعوبهم. وهذا يعني أن سياسة الهيمنة لا تعود على الدولة المهيمنة بفوائد اقتصادية فقط، بل تُحملها أيضا أعباء مالية وغير مالية قد تزيد عن الفوائد المحققة، خاصة على المدى الطويل. وحيث أنه ليس بإمكان دولة أن تتحول إلى إمبراطورية دون إقامة نظام عالمي تستفيد منه دول عديدة أخرى لا تساهم عادة في تغطية تكاليف ذلك النظام، فإن مفكري الاقتصاد السياسي طرحوا التساؤلات حول جدوى الهيمنة من الناحية الاقتصادية والاخلاقية، وعمّا إذا كانت الدولة المهيمنة تحصل على عوائد مادية كافية لتبرير إقامة نظام عالمي ودفع تكاليف إدارته. وتشير التجربة التاريخية إلى أن كل إمبراطورية وجدت نفسها مضطرة للدخول في صراعات جانبية شغلتها عن العناية بمصالحها الوطنية، بينما كانت القوى المنافسة تتسابق على استغلال الفرص المتاحة لخدمة أهدافها الذاتية. وما دام التاريخ يشير إلى أن مصير الإمبراطوريات هو الزوال، كما حدث للإمبراطورية البريطانية والفرنسية والروسية والعثمانية، فإن أمريكا لن تنجو من هذا المصير.

أشرنا سابقا إلى إعتقادنا بأن أمريكا دخلت مرحلة تدمير ذاتي.. التدمير الذاتي هو مسيرة مجتمعية تقودها قوى داخلية تعمل على تقويض حيوية المجتمع، وتتم عادة في غياب تحديات خارجية تفرض على الأمة المعنية أن تنهض وتواجه الأخطار التي تهددها. قد يقول البعض إن الإرهاب الدولي من أهم التحديات التي تواجه أمريكا، وأنه قد يكون كافيا لابقاظها من سباتها. نعم.. يشكل التطرف الديني تحديا كبيرا لكل الدول والشعوب، لكنه بالنسبة لأمريكا تحدي داخلي أكثر منه خارجي. إذ تعود جذور الخطر الذي يجسده الإرهاب الدولي أساسا لانحياز أمريكا السافر والكامل لجانب إسرائيل، والقيام بدعم سياساتها العنصرية وخططها الاستيطانية التوسعية على حساب الشعوب العربية. إلا أن النخبة المسيطرة على الحكم والإعلام في أمريكا ترفض الاعتراف بهذه الحقيقة، وتتصرف في غيابها، مما يجعل احتمالات حدوث صحوّة أمريكية قريبا ضعيفة للغاية. لقد نجحت الصهيونية في استعمار العقل الغربي عامة والعقل الأمريكي خاصة لفترة طويلة أضعفت قدرة ذلك العقل على التفكير الواعي في هذه القضية وفيما يرتبط بها من قضايا دولية أخرى. إذ بينما تستيقظ غالبية شعوب أوروبا من غفوتها وتتحرك تدريجيا من الاستعمار الصهيوني، يستمر تغلغل ذلك الاستعمار في أمريكا والانتشار كالسرطان في نخاع طلبة المدارس والمتدينين. بالرغم من ذلك، تسببت جرائم إسرائيل في لبنان وغزة وفي عرض البحر، وإدانتها بارتكاب جرائم حرب وجرائم بحق الإنسانية في قيام بعض رجال المؤسسة العسكرية والنخبة الفكرية بالتنديد بسياسة إسرائيل، والقول بأن تصرفاتها تضر بالمصالح الأمريكية وتعرض حياة أبنائها للخطر. لكن تعديل سياسة أمريكا هذه يحتاج لموافقة كونجرس يسيطر عليه اللوبي الصهيوني سيطرة شبه كاملة. وعلى



خلاف ما كان متوقع، لم يقم أوباما بالتوجه نحو فك ارتباط أمريكا بإسرائيل تدريجياً، بل اتجه نحو تعميق تلك الروابط من خلال زيادة المعونات العسكرية، والقيام بمناورات عسكرية مشتركة، وتكثيف التعاون وتبادل المعلومات بين أجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية.

لاحظ الرئيس الأمريكي أيزنهاور في أواخر الخمسينات من القرن الماضي بأن هناك تحالفاً يتشكل بين الصناعات الحربية والمؤسسة العسكرية، مما جعله يحذر من خطورة ذلك التحالف على نظام الحكم والحياة في أمريكا. لكن تحذيرات إيزنهاور التي جاءت في خطابه الوداعي في عام 1961 لم تجد من يُصغي إليها. لذلك تطورت الأمور إلى الأسوأ لتخلق شبكة عنكبوتية من تحالفات غير مقدسة، تربط المؤسسة العسكرية بالصناعات الحربية، وتربط هذه بغيرها من شركات صناعية وتجارية ومؤسسات مالية بالمؤسسة الإعلامية والجامعات، وتربط المؤسسة الإعلامية والمال عموماً بالمؤسسة السياسية. وهذا تحالف مركب ومعقد يعمل بوعي ودون وعي على خدمة مصالح مشتركة على حساب الشعب الأمريكي ومستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل مكان. ومما يزيد الأمور سوءاً أنه لم يعد هناك أمل كبير في تعاطف المؤسسة الأكاديمية مع الفئات الفقيرة والضعيفة، إذ قامت الجامعات الأمريكية بتخريج أسوأ فئة من مدراء الشركات في التاريخ، شباب وشابات يحملون شهادات الماجستير في إدارة الأعمال، لا دافع لهم سوى الجشع والاحتيال وتكديس الثروات على حساب الوطن والمواطن والغير، كما قامت باستضافة رجال استخبارات سابقين ومنحهم لقب الأستاذية وتسليمهم مهام الإشراف على الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية. لقد جاء إوباما بعقلية إصلاحية، لكن من الصعب نجاحه لعدم وجود حركة شعبية تقدمية تقف إلى جانبه في مواجهة السياسيين المتمحورين عقائدياً، ورجال المال المتمركزين في خنادقهم المصلحية، واللوبي الصهيوني الذي يعمل على إفساد النظام السياسي والاقتصادي والعملية الإعلامية.

أشرنا سابقاً إلى أن انهيار النظام العالمي الذي تهيمن عليه أمريكا يتطلب حدوث ثلاثة تغيرات أساسية: تراجع دور القوة العسكرية على الساحة الدولية، تراجع قوة أمريكا الاقتصادية النسبية، وبروز قوى اقتصادية كبيرة ذات مصالح حيوية تتعدى حدودها. وحيث أننا تناولنا النقطتين الأولى والثانية، فإننا سنحاول فيما يلي إعطاء فكرة سريعة عن القوى الاقتصادية الصاعدة على الساحة الدولية.

كانت الأزمات المالية والاقتصادية العالمية في الماضي القريب تؤثر سلباً على اقتصاديات معظم دول العالم بدرجات متفاوتة، مما جعل الأهمية النسبية لاقتصاديات الدول الرئيسية تبقى على حالها تقريباً. وهذا ما حدث أثناء أزمة الكساد الاقتصادي الكبير التي بدأت في عام 1929، وما تبعها من أزمات حتى بداية القرن الحالي، وهذا يعود لصغر عدد الدول الكبرى وترايب اقتصادياتها. أما الأزمة الأخيرة التي

بدأت في أواخر عام 2007 فقد جاءت بعد أن كان عدد القوى الاقتصادية الكبرى قد تضاعف تقريبا، وأصبحت هناك قوى رئيسية جديدة مثل الصين والهند والبرازيل وروسيا في مقدورها الاستمرار في النمو بالرغم من الأزمة. ويعود السبب في عدم تأثر اقتصاديات هذه الدول كثيرا بتلك الأزمة لعدم تورط بنوكها في عمليات الإقراض العقاري وعدم مُتاجرتها بالأوراق المالية المرتبطة بسوق العقار الأمريكي، وذلك إضافة إلى كبر حجم سكانها وتخلفها نسبيا عن الغير من قوى اقتصادية، مما جعل بإمكانها التوسع داخليا. وبالنسبة للصين بالذات، فإن تمتعها بفائض مالي كبير بلغ 2.85 تريليون دولار في نهاية عام 2010، جعل بإمكانها التوسع في الإنفاق دون خوف من عجز في الميزانية أو الاضطرار للإستدانه. وبينما تجاوزت ديون أمريكا 16.5 ترليون دولار، أي ما يزيد عن 110% الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد الأمريكي، وديون دول الغرب الصناعية 44.5 ترليون دولار، لا تزيد ديون الدول التي تسمى "بريك" أي البرازيل وروسيا والهند والصين عن 3.2 ترليون دولار.

إن نجاح بعض القوى الاقتصادية الجديدة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية جيدة بينما كانت القوى القديمة تمر بأزمات اقتصادية ومالية صعبة جعل القوة النسبية لاقتصاديات الدول الكبرى تتغير بشكل ملحوظ لصالح القوى الجديدة، مما يعطي هذه القوى فرصة جيدة للقيام بدور متنامي على الساحة الدولية. فعلى سبيل المثال، انتقلت الصين في عام 2008 إلى المركز الثالث من حيث الناتج القومي الإجمالي بعد اليابان، وتجاوزت اليابان في منتصف عام 2010 لتحل المركز الثاني بعد أمريكا. وبناء على توقعات بنك جولدمان ساكس، من المتوقع أن يتجاوز الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد الصيني نظيره الأمريكي في عام 2027، وأن يبلغ حوالي ضعف الناتج القومي الإجمالي لألمانيا وفرنسا وبريطانيا مجتمعة. وفي ضوء معدلات النمو الحالية، من المتوقع أن تشهد نفس تلك الفترة تجاوز الناتج القومي الإجمالي لكل من الهند وروسيا بتجاوز نظيره البريطاني، ونجاح الناتج القومي الإجمالي للبرازيل بتجاوز نظيره الفرنسي.

## مستقبل النظام العالمي

إن تراجع القوة الاقتصادية الأمريكية من ناحية، وتبلور حدود القوة العسكرية وتراجع قدراتها على تحقيق أهداف استراتيجية من ناحية ثانية، يشير بوضوح إلى أن نظام الهيمنة الذي فرضته أمريكا على العالم في طريقه إلى الزوال. إلا أن النظام البديل القادم لن يكون نظام هيمنة أو نظام توازن قوى عسكرية كما كان عليه الحال في الماضي القريب، بل من شبه المؤكد أن يكون خليطا من أنظمة التعاون والتوازن المؤسسة على الاقتصاد. نظام التعاون هو عبارة عن ترتيبات اقتصادية ومالية وجمركية بين مجموعة صغيرة أو كبيرة من الدول تستهدف خلق مناطق تجارة حرة وأسواق مشتركة تعمل على تنشيط التجارة

بين الدول الأعضاء، وإزالة الحواجز الجمركية والسماح بحرية تنقل الشركات والاستثمارات والعمالة أحياناً. أما النظام المتوقع فسوف يتشكل تلقائياً بين مجموعة صغيرة من قوى اقتصادية كبيرة متنافسة تملك إمكانيات تكنولوجية وموارد بشرية ومالية كبيرة. وهذا يفرض على تلك الدول احترام بروتوكولات تجارية وقوانين دولية وتفاهات متبادلة، والتنسيق فيما بينها للحيلولة دون تطور التنافس الاقتصادي إلى نزاع عسكري يؤدي إلى وقوع كساد عالمي. إن نظام التوازن الذي نتوقع تبلوره خلال عشر سنوات سوف يقوم بين عدة دول غير متكافئة من حيث القوة العسكرية والاقتصادية والبشرية، أساسه المعرفة التكنولوجية والحيوية الاقتصادية.

شهدت العقود القليلة الماضية تشكيل أكثر من منطقة تجارية حرة على أساس التعاون كان من بينها الاتحاد الأوروبي الذي يضم 27 دولة، ومنطقة أمريكا الشمالية التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، والاتحاد الآسيوي الذي يضم أندونيسيا وماليزيا وتايلندة والفلبين وسنغافورة وبروناي وبورما وفيتنام ولاوس وكمبوديا. وتتميز الاقتصاديات والأسواق الآسيوية اليوم بتمتعها بأعلى مستويات النمو في العالم. وعلى سبيل المثال، تجاوزت مبيعات السيارات في الصين 13.5 مليون سيارة في عام 2009، متجاوزة لأول مرة مثيلاتها في أمريكا وفي دول الاتحاد الأوروبي. وتشير تجربة تلك المناطق التجارية إلى أن بإمكان نظم التعاون القائمة على تبادل المصالح أن تقود إلى ترسيخ الثقة بين الأعضاء وتحقيق استقرار سياسي وأمني ونمو اقتصادي لم تستطع أنظمة الهيمنة القديمة أو الحديثة تحقيقها. وتشير الدلائل إلى أن نظام التوازن القائم بدأ يتشكل في ظل الأزمة المالية والاقتصادية التي أطلت على العالم في عام 2007، وأنه يتكون من مجموعة صغيرة من قوى اقتصادية كبرى تفرض عليها معطيات عصر العولمة أن تقوم بالتنسيق فيما بينها خدمة لمصالح مشتركة، وتفرض على القوى الصغرى أن تعيش في ظلال القوى الكبرى، تخسر وتربح تبعاً لقدراتها على وعي المرحلة وإدراك طبيعة الفرص المتاحة بين حين وآخر. لكن هذا النوع من التوازن يعطى القوى الصغرى فرصاً كثيرة للاستفادة من التنافس بين القوى الكبرى والحصول على معارف تكنولوجية ومعونات مالية واستثمارات خارجية ومعاملة تجارية تفضيلية لتنمية اقتصادياتها وتحقيق التقدم. إلا أن الاستفادة لن تتحقق إلا بوجود شرطين أساسيين: توفر الوعي لدى النخب السياسية المسيطرة على الحكم في تلك الدول والتزامها بمبدأ العدالة، وتوفير الاستعداد لدى القوى الاقتصادية المتحكمة في الأسواق للمساهمة في تنمية الاقتصاديات الوطنية.

وبناء على عدة معايير اقتصادية من بينها حجم الناتج القومي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي وحجم الصادرات وعدد السكان، نعتقد بأن نادى القوى الاقتصادية الكبرى القادم سيتشكل من سبعة

أعضاء: الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الهند، روسيا، والبرازيل. هناك تفاوت كبير بين هذه القوى من حيث عدد السكان ومستويات المعيشة ومستوى الدخل الفردي والتعليم ومعدلات النمو والفقر والبطالة والتلوث، مما يعطي تلك الدول فرصا عديدة للتنافس والتعاون والتكامل، ويحرمها من القدرة على التآمر بشكل جماعي ضد الغير. إلى جانب هذه المجموعة، من المتوقع أن يشهد العالم في السنوات العشرة القادمة تبلور عدة قوى اقتصادية إقليمية كبيرة نسبيًا مثل أندونيسيا وتركيا وجنوب إفريقية والأرجنتين وأستراليا والمكسيك، وقيامها بأدوار نشطة في بناء علاقات اقتصادية وثقافية مع دول الجوار تحد من تأثير القوى الكبرى وتحرمها من حرية بسط نفوذها دون تحديات.

إن توقعاتنا بتبلور نظام عالمي جديد يقوم على التعاون والتنافس بين سبعة دول كبرى لن يكون سهلا ولن يكتمل بسرعة، وذلك لرغبة تلك القوى في الحفاظ على ما هو قائم من استقرار سياسي وأمني نسبي. وهذا يعطي أمريكا فرصة أخرى لتسوية أمورها والاستحواذ على موقع متميز بين القوى القادمة. إذ بينما تتراجع القوة والهيبة الأمريكية لا تزال الساحة الدولية خالية من دولة عظمى لديها القوة والإرادة والإمكانات لتحل محل أمريكا وتوفر نظاما عالميا في مقدوره توفير استقرار يعادل ما يسود عالم اليوم. إن الصين هي الدولة الوحيدة التي تبدو في طريقها للتحويل إلى دولة عظمى، لكن الصين، ولأسباب كثيرة، لن تلعب دورا مماثلا لما لعبه الاتحاد السوفييتي في الماضي القريب والإسهام في إقامة نظام جديد يقوم على توازن القوى. وحتى في حالة تعاون الصين مع أمريكا لتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، فإن التعاون سيكون محدودا بقضايا معينة ضمن مناطق محصورة من العالم، وإن من المؤكد أن يواجه بتحديات كبيرة من القوى الصاعدة الأخرى. إن الصين لن تتعاون مع أمريكا إلا في حدود مصلحتها الذاتية، ولذلك ستحاول أن تحصل مقابل كل تعاون على أشياء كثيرة من شأنها تسريع عملية التراجع الإمبراطوري الأمريكي. فنظام حياة الصين ومسيرتها التنموية وتطلعاتها المستقبلية وفلسفتها الحياتية تتناقض إلى حد كبير مع فلسفة حياة ونظام حكم وتطلعات وتجربة أمريكا. وهنا لا بد من الإشارة سريعا إلى أن النزعة المادية لدى الصين دولة وشعبا وثقافة لا تقل عما يسود أمريكا.

## نظم الهيمنة والأزمات الدولية

اتصفت نظم الهيمنة التي فرضتها بعض دول أوروبا وأمريكا على العالم تباعا بالظلم، وذلك لأن الإمبراطورية تضع مصالحها دوما فوق مصالح الغير من الشعوب، وتعتبر فلسفة حياتها المرجع الوحيد للحكم عليهم. لذلك اتجهت كل دولة مارست الاستعمار والهيمنة للتقليل من شأن الشعوب الأخرى، وعدم

احترام ثقافتها التقليدية ومصالحها الوطنية، والتصرف بعقلية استعلائية اتصفت غالبا بالعنجهية والجهل، وأحيانا بالعنصرية، نتج عنها الاستهانة بالآخرين وبتاريخهم وتراثهم، والاعتداء على حقوقهم. وعلى سبيل المثال، حين تبلور الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى في أعقاب الحرب العالمية الثانية وجد العالم نفسه يعيش في ظل نظام عالمي قام على توازن القوى العسكرية بين أمريكا والاتحاد السوفيتي، وهذا دفع كل دولة إلى إحكام هيمنتها على الدول التابعة لها، والعمل في الوقت ذاته على إضعاف نفوذ الدولة الأخرى. ولقد نتج عن ذلك قيام تلك الدول باستخدام أراضي وشعوب الدول الفقيرة ساحات لإدارة الصراع فيما بينها، مما تسبب في استنزاف موارد العديد من تلك الشعوب، وتكريس تخلفها، وقتل الملايين منها في حروب لم يكن لهم مصلحة من الاحتراق بناؤها. لكن الظلم الذي يرافق نظم الهيمنة يتسبب دوما في قيام الشعوب المغلوبة على أمرها بالثورة، مما جعل تلك النظم تفتقد الاستقرار وتتعرض للانهار. كما يشير التاريخ إلى أنه لم يكن بإمكان أية إمبراطورية أن تستعيد ما كان لها من هيمنة وهيبة وأمجاد ماضوية.

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أن بدأت تتصرف بعقلية إمبراطورية إلى التقليل من شأن الدول الصغيرة وعدم احترام ثقافات شعوبها وعدم مساعدتهم على التخلص من الفقر والإستبداد، وهذا جعل أمريكا التي استحوذت على إعجاب الكثير من الشعوب في الماضي بسبب مبادئ دستورها وتمتع شعبها بالحرية والديمقراطية تصبح دولة تخافها الشعوب الفقيرة والدول الصغيرة والضعيفة ولا تحترمها. هناك أسباب عديدة لتراجع مكانة أمريكا على الساحة الدولية وتحول محبة بعض الشعوب لها إلى عداة وكرهية، أهمها التركيز على استغلال موارد الغير وضعفهم وإثراء نخب أمريكية جشعة على حسابهم، واتباع سياسة تتصف بالازدواجية لحماية إسرائيل والتستر على جرائمها. لهذا أشار آخر استطلاع للرأي العام أجري في أوروبا الغربية إلى أن الأغلبية الشعبية هناك ترى أن أمريكا وإسرائيل تشكلان أكبر خطر يهدد الأمن والاستقرار في العالم، أكثر من إيران وكوريا الشمالية. وهذا يعني أن على القوى الاقتصادية الجديدة أن تكون عادلة في تعاملها مع الغير، وأن تحترم وثقافات الشعوب الصغيرة والفقيرة، وأن تساعد على النمو والتحرر من الفقر والاستبداد والجهل كي تكسب احترامها. إن اتباع سياسة كهذه مهم للدول الكبرى التي تسعى لتعزيز مكانتها الدولية، وتوفير أسواق أجنبية تمكنها من مواصلة النمو وتنمية الصادرات. إن التركيز على التجارة وإهمال التفاعل مع الغير ثقافيا ومساعدتهم اقتصاديا وتكنولوجيا سيؤدي إلى شعور الفقراء بالظلم وكونهم فريسة تستيبحها القوى الكبرى، وأن النظام الجديد لا يختلف كثيرا عن النظام القديم. إن الأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت في أواخر عام 2007 جاءت في تقديرنا لثلاثة أسباب رئيسية تربطها بعضا ببعض علاقة ديناميكية، يقوم كل عامل من خلالها بدعم العوامل الأخرى:

1. الجشع الذي اتصفت به النخبة المسيطرة على إدارة الشركات الكبيرة والبنوك العالمية، خاصة الأمريكية، وقيام تلك النخبة باستغلال الغير من أفراد وشعوب والإثراء على حساب الفقراء والطبقة المتوسطة في مختلف بقاع العالم.
2. نجاح الرأسمالية العالمية في بناء قدرة إنتاجية صناعية تفوق القوة الاستهلاكية، مما جعل المعروف في الاسواق العالمية من بضائع وخدمات يزيد على المطلوب منها.
3. حدوث فائض مالي كبير لدى مجموعة صغيرة نسبيا من الدول.

إنجتهت الشركات العالمية، سعيا للتحكم في الأسواق وتكريس الاحتكار إلى شراء معظم الشركات المنافسة، وتنوع النشاطات الاقتصادية، بينما كانت القوى الاقتصادية الجديدة تتوسع في عمليات الإنتاج. وبينما كانت القدرة الإنتاجية العالمية لقطاع الصناعة تتزايد باستمرار، كانت النخبة الاقتصادية العالمية تقوم بحرمان الموظفين والعمال ومالكي الموارد الطبيعية من الحصول على عوائد مادية عادلة. وعلى سبيل المثال، يملك الأغنى 10% من سكان العالم اليوم أكثر من 85% من الثروة العالمية، بينما يملك الأفقر 50% من السكان حوالي 1% فقط. وهذا يعني أنه بينما كانت القدرة الإنتاجية تتزايد بمعدلات مرتفعة نسبيا، كانت القوة الشرائية تتزايد بنسب متواضعة، وأحيانا متناقصة، مما تسبب في زيادة العرض عن الطلب. في المقابل، اتجهت الثقافة الأمريكية والسياسات الحكومية عامة إلى تشجيع السكان على زيادة الاستهلاك بالاعتماد على الاستيراد وليس على الإنتاج. وحيث أن معظم البضائع مستوردة، فإن سياسة الاستهلاك تسببت في حدوث عجز كبير في الميزان التجاري الأمريكي وتراكم كبير في الفوائض المالية لدى مجموعة صغيرة من الدول من بينها الصين وألمانيا الغربية واليابان وعدد من الدول المصدرة للنفط. وهذا دفع دول الفائض لإيداع جزء كبير من أموالها لدى البنوك الأمريكية. وحيث أن مهمة البنوك هي استثمار ما لديها من أموال في عمليات إقراض ومتجارة في الأسواق المالية، وأن الجشع لم يترك لمدراء تلك البنوك مجالاً للتفكير في عواقب برامج الإقراض العقاري والمنتجات المالية التي اخترعوها، فإن الكثير من المقترضين حصلوا على قروض دون أن يكون لديهم القدرة على السداد في الأوقات المحددة، مما تسبب في انهيار سوق العقار الأمريكي وتدهور قيمة الاستثمارات المرتبطة به والمعتمدة عليه.

إن الخلل في الميزان التجاري بين أمريكا والصين دفع الأولى إلى اتهام الثانية بالتلاعب في قيمة العملة كي تبقى منخفضة، وذلك من أجل الحفاظ على القوة التنافسية للمنتجات الصينية على حالها. وعلى سبيل المثال، بينما بلغ العجز في الميزان التجاري الأمريكي مع الصين 6 مليون دولار في عام 1985،

وصل 10.4 بليون في عام 1990، وقفز إلى 83.8 بليون في عام 2000، وبلغ 268 بليون في عام 2008، وأن من المتوقع أن يصل 275 بليون في عام 2010. وبغض النظر عن أسباب ذلك الخلل، ليس من الممكن أن تستمر الصين في تكديس احتياطات كبيرة بالعملة الصعبة تقدر اليوم بحوالي 2.85 ترليون دولار إلى ما لا نهاية، كما أنه ليس من الممكن استمرار أمريكا في استيراد بضائع أجنبية تزيد عما تصدره للغير إلى ما لا نهاية. وهذا يعني إن المدخل لحل المشكلة بين أمريكا والصين يتطلب قيام أمريكا بإنتاج نسبة أكبر مما تستهلك، وقيام الصين باستهلاك نسبة أكبر مما تنتج.

لذلك نعتقد أن الخروج من الأزمة الحالية يتطلب أولاً قيام القوى الاقتصادية الكبرى برفع معاشات ومكافآت العمال والموظفين بوجه عام، وذلك من أجل دعم الطبقة المتوسطة وزيادة القدرة الشرائية وتنمية الأسواق الاستهلاكية. وثانياً، تحديد معاشات مدراء الشركات وربط المكافآت السنوية بنسب معقولة من الأرباح الصافية. وثالثاً، قيام أمريكا باتباع سياسة اقتصادية تحفز الناس على الادخار والاستثمار وضغط الاستهلاك، ورابعاً، قيام الدول التي تستحوذ على فوائض مالية كبيرة بمساعدة الدول الفقيرة على النمو وتنمية اقتصادياتها وأسواقها الاستهلاكية، وخامساً، استنباط معادلة جديدة تضع العمال والموظفين في وضع نفسي وحقيقي يدفعهم للمشاركة في ملكية الشركات التي يعملون فيها. إن الفشل في اتخاذ هذه الإجراءات من شأنه خفض معدلات النمو العالمية، وحدثت أزمات جديدة أكثر عمقا، تترك أثارا سلبية أكبر على حياة مختلف الشعوب، خاصة الفقراء والضعفاء منهم.

## التوجهات المادية والقيم

يولد كل إنسان ولديه غريزة التملك، مما يدفعه للعمل على كسب المال وتكديس الثروات. وحيث أن النمو والازدهار الاقتصادي والثراء الشخصي يعتمد أساسا على التقدم العلمي والتطوير التكنولوجي والتراكم الرأسمالي وعمليات الخلق والإبتكار التي تعود على أصحابها بالنفع المادي والرضا عن النفس، فإن غياب الدافع المادي من شأنه أن يؤدي إلى تراجع حوافز العمل والإنتاج، وتعطيل عمليات النمو والتقدم المجتمعية. وفي الواقع، رافقت نزعة الملكية الخاصة الإنسان خلال كافة مراحل حياته. إذ تشير سجلات التاريخ إلى أن احتكار الرجل للمرأة واحتكار المرأة للرجل بدأ منذ قديم الزمان، وأن تبلور المجتمع الزراعي أدى إلى ظهور الملكية الخاصة بشكل واضح لتشمل الأرض وأدوات الإنتاج والمال وأسباب القوة والإدعاء بملكية الحقيقة. ثم انتقل الإنسان إلى مرحلة أكثر طمعا شملت ملكية المصانع والمعارف العلمية والتكنولوجية. وهذا يعني أن كل مجتمع تابع كان أكثر طمعا من المجتمع الذي سبقه.

وحيث أن عمليات كسب وتوظيف الثروات تستوجب استخدام البعض من الناس، وتوجيه أسباب القوة للفرقة ضد آخرين، فإن كل مجتمع تابع كان أكثر ميلا لإستغلال الآخر، وأقل احتراماً لقيم المساواة والعدالة والتضامن. وهذا يعني أن التوجه نحو المادية قديماً وحديثاً كان يعكس ولا يزال يعكس الوجه الآخر للابتعاد عن القيم ذات الصبغة الإنسانية.

يشهد العصر الحالي تراجع القيم والأخلاق في كل مجتمع من المجتمعات. وعلى الرغم من تعدد أسباب هذا التراجع، إلا أن التوجه المحموم نحو المادة، وقيام كل مجتمع أقل رفاهية بتقليد المجتمعات الأكثر رفاهية جعل المظهر الاستهلاكي أكثر أهمية من الجوهر الأخلاقي. من ناحية ثانية، تسبب السعي الحثيث لإمتلاك الأموال وتكديسها والاستيلاء على مصادر القوة في قيام النخب السياسية والاقتصادية والإعلامية بسلب المواطنين جزءاً من حقوقهم، متجاوزين بذلك القيم والأخلاق ومبادئ العدالة والمساواة، مما تسبب في زيادة أعداد الفقراء واضطرار بعضهم للعيش حياة بؤس ومذلة. وبينما أصبح الثري والقوي لا يتوقف عند حدود قيم أو أخلاق، أصبح الفقير لا يتوقف كثيراً عن حدود كرامة أو أمانة في سعيه المستميت للحفاظ على بقاءه وامتلاك ما لا يستطيع أن يشتريه بماله. وهكذا أصبح الجشع والحسد والتفوق على الغير من منافسين بالنسبة للغني والقوي، والشهوة والغيرة والحاجة ومحاكاة الغير بالنسبة للفقير والضعيف هي أهم الدوافع التي تحفز الناس على العمل والاستثمار، وأحياناً على السرقة والاحتيال والاستغلال، وتقوم بتشكيل العلاقات في المجتمع على أساس مصالح ومطامع لا علاقة لها بقيم.

إن استمرار الأمور على حالها دون تغيير من المؤكد أن يُحول الأثرياء إلى أشباه ملوك يعيشون حياة ترف ولهو وأمن في عزلة عن الفقراء، ويحول نسبة كبيرة من سكان العالم إلى فقراء يعيش معظمهم في أحياء بائسة (جاتوهات) معزولة وموبوءة بالمرض والجريمة. وحيث أن الفقراء ليسوا مُستهلكين حقيقيين بسبب ضعف قدراتهم الشرائية، وأن الأثرياء مستهلكين ضعيفين بسبب قلة عددهم ووصولهم على كل شيء تقريباً، فإن إمكانيات الاقتصاد الرأسمالي على الإنتاج ستبقى متفوقة على قدرات الأسواق العالمية على الاستهلاك. وهذا من شأنه أن يتسبب في وقوع أزمات اقتصادية ومالية جديدة بين الحين والآخر، تلحق أضراراً كبيرة بالاقتصاد العالمي وبالأوضاع المعيشية لغالبية سكان العالم. بالرغم من هذه الاستنتاجات، لا أتوقع سقوط نظام السوق الحر قريباً، لأن الأزمات المجتمعية تدفع العامة من الناس عادة نحو الماضي وليس نحو المستقبل، نحو الالتفاف حول التيارات الثقافية المحافظة وليس حول التيارات التقدمية. لذلك، قد يحتاج العالم لأزميتين حادتين قبل أن يتجه الناس لدعم نظريات بديلة تقوم على أنقاض اقتصاد السوق الحر، ويرتاحوا لفكرة التضامن العالمي والعدالة الاجتماعية.



إن النظم الاقتصادية التي تقوم أساسا على المادة دون غيرها هي نظم اجتماعية تعتبر غير عادلة، وكل نظام غير عادل هو نظام غير كفؤ لأنه يحول دون تكافؤ الفرص في المجتمع. وهذا من شأنه أن يحول دون السماح للبعض بتنمية قدراتهم العقلية والبدنية وتطوير مهاراتهم ومواهبهم واستغلالها بشكل يشبع رغباتهم ويثري المجتمع، دون الاضطرار للتنازل عن كرامتهم. في المقابل، تعتبر النظم التي تتصف بعدم الكفاءة نظما فاسدة غير عادلة، لأنها تتسبب في إضاعة جزء كبير أو صغير من الموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية المتاحة، وتقود إلى إساءة توزيع الموارد والعوائد بشكل عادل. وهذا يعني أن العدالة الاجتماعية تعزز الكفاءة الاقتصادية، وأن الكفاءة الاقتصادية تعزز العدالة الاجتماعية. لذا، حين يتمتع النظام بالكفاءة في الإنتاج والعدالة في توزيع عوائد العملية الإنتاجية، تسود قيم التعاون والتسامح وأخلاقيات العمل والمثابرة. وهذا يعني أن أي اقتصاد وطني أو دولي لا يحرص على الكفاءة، وأي نظام سياسي أو اجتماعي لا يحرص على العدالة هو نظام قاصر ليس في وسعه التجاوب مع احتياجات الناس والبيئة، وفاسد لأنه لا يهتم بقيم أو أخلاقيات، وبالتالي غير قادر على مواصلة النمو والاستمرار طويلا مهما استخدم من وسائل قمع وكبت واستغلال وحرمان.

إن قانون "البقاء للأصلح" (Survival of the Fittest) هو القانون الذي تحكم في عملية تطور الكائنات الحية على هذه الأرض منذ بدء الحياة، لكن قسوته وعموميته تسببت في خفض عدد تلك الكائنات من حوالي 50 بليون نوع قبل ملايين السنين إلى حوالي 5 بليون نوع فقط. ويبدو أن القانون الجديد الذي يتحكم اليوم في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي في مستويات المعيشة وفرص الكسب المادي يقوم على أساس أن "البقاء للأغنى" (Survival of the Fattest). لذلك يتسبب هذا القانون اليوم في زيادة عدد الفقراء ربما بما لا يقل عن عشرة آلاف شخص مقابل زيادة عدد الأثرياء شخصا واحدا. لكن إذا كانت الكائنات الحية عاجزة عن تغيير قانون التطور الطبيعي، فإن البشرية قادرة على تغيير قانون من صنعها لم يعد يخدم مصالحها ويتناقض مع طبيعتها الإنسانية.

درس الدكتور محمد ربيع في مصر وألمانيا وأمريكا، حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هيوستن عام 1970. قضى معظم حياته في التدريس الجامعي، حيث عمل أستاذا في عدة جامعات عربية وأجنبية، من بينها جامعة الكويت وجامعة الأخوين في المغرب، وجامعتي جورج تاون وجونز هوبكنز في واشنطن، وجامعة إيرفورت في ألمانيا، وحاضر في أكثر من سبعين جامعة ومعهد علمي، وشارك في عشرات المؤتمرات العلمية والندوات الفكرية والحوارات الثقافية في أكثر من خمسين دولة.

صدر للدكتور ربيع حتى الآن 40 كتابا، 30 منها بالعربية و 10 كتب بالإنجليزية، إضافة إلى عشرات الأبحاث العلمية ومئات المقالات الصحفية. الدكتور ربيع عضو في العديد من المنتديات العلمية

والمؤسسات الأكاديمية، من بينها مؤسسة Alexander von Humboldt الألمانية، ومنتدى الفكر العربي، وجمعية العلوم الاجتماعية، والاقتصاد السياسي الدولي. تعكس اهتمامات الدكتور ربيع وكتابه التزاما بمبادئ السلام والحرية وحقوق الإنسان والتنمية البشرية، والحوار بين الثقافات والشعوب، وحل الخلافات بالطرق السلمية.

د. محمد عبد العزيز ربيع

[www.yazour.com](http://www.yazour.com)

[professorrabie@yahoo.com](mailto:professorrabie@yahoo.com)

\* كتبت هذه الدراسة في عام 2011